

تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2010-2013

Analysis of financial performance indicators in the economic
institution - the case of the industrial complex SAIDAL in the
period 2010-2013

محمد البشير بن عمر
جامعة الوادي
أحمد نصير
جامعة الوادي
غانية نذير
جامعة الوادي

nadhir-ghaniah@univ-eloued.dz bachir.moh90@gmail.com ahmednesir@gmail.com

تاريخ الإستلام 2017/12/14 تاريخ القبول 2017/12/29

ملخص:

يتناول هذا المقال تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، حيث قام الباحثان بالتركيز على بعض المؤشرات الأساسية الأكثر شيوعا، والتي تعطي فكرة وتصور للمحلل المالي على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى كون المؤشرات مالية تقدم في صيغ مطلقة أو في صيغ نسبية، وهي في مجملها مؤشرات مالية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تحليل وتقييم الأداء المالي، وعليه فإن هذه المؤشرات تتسم بالموضوعية، والنتيجة التي يقدمها المؤشر هي نفسها مهما كان الشخص المكلف بالتحليل والتقييم.

الكلمات المفتاحية: التوازن المالي، النسب المالية، المجمع الصناعي صيدال.

تصنيف JEL : L23؛ D24 .

Abstract

This article deals with the analysis of the financial performance indicators in the economic institution, where the researchers focus on some of the most basic indicators, which gives an idea and perception of the financial analyst to determine the financial position of the institution, in addition to the fact that financial indicators are presented in absolute or relative formulas, This is due to the nature of the information used in the analysis and evaluation of financial performance, and therefore these indicators are objective, and the

result provided by the indicator is the same regardless of the person in charge of analysis and evaluation.

key words: Financial balance, Financial ratios, Industrial Complex.

Jel Classification Codes: L23; D24.

تمهيد

تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى تحسين أدائها المالي من خلال تحليل وضعيتها المالية بالاعتماد على مؤشرات المالية، وبالتالي يعمل المسير المالي أو المحلل المالي على تطبيق هذه المؤشرات وتشخيصها واستخراج نقاط القوة ونقاط الضعف من أجل تحديد الوضعية المالية لهذه المؤسسات، وعليه يمكن تجسيد الإشكالية الأساسية لهذا المقال كما يلي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم مؤشرات الأداء المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

ومن هذه الإشكالية قام الباحثان بتقسيم هذا المقال إلى ثلاث محاور أساسية تبين المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة وهي:

المحور الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

المحور الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية والمردوديات.

المحور الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي في مجمع صيدال في الفترة 2010- 2013.

المحور الأول: تحليل مؤشرات الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

يتم في هذا المحور دراسة التوازن المالي من مناهجين أساسيين في المؤسسة هما (ناصر دادي عدون ومحمد فتحي نواصر 1991، ص: 12):

1- الدراسة التحليلية الساكنة:

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة و وافية، لأن الميزانية المحاسبية لا تعطي أو تعكس الحالة المالية والفعلية للمؤسسة، ومن أجل تخطي هذا الإشكال لا بد من اللجوء إلى مصدر آخر للمعلومات المالية وهو الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية وبعض المعلومات الملحقه التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

أ- إعداد الميزانية المالية: قبل إعداد الميزانية المالية يمكن إعطاء تعريف للميزانية المالية وهي: عملية جرد لعناصر الأصول والخصوم، كما تعبر عن الآجال التي ترتب حسبها هذه

العناصر أي حسب مبدأ سيولة استحقاق. ويمكن تلخيص عناصرها في الشكل أدناه، الذي يمثل الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

الشكل رقم (1): يوضح الميزانية المالية المختصرة

الأصول	الخصوم
الأصول الثابتة	الأموال الدائمة
الأصول المتداولة	القروض قصيرة الأجل

المصدر: الياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، ج1، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 86.

ب- المؤشر المالي في التحليل المالي الساكن:

يمتاز التحليل الساكن في المؤسسة بعدة مؤشرات يمكن اختيار أهمها والمتمثل في رأس المال العامل سيولة، ونوضحه من خلال التطرق إلى المفهوم وكيفية الحساب كما يلي (الياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2011، ص: 87):

- **مفهوم رأس المال العامل سيولة:** وهو هامش الأمان الناتج بعد عملية تمويل الأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة تستغله المؤسسة لتمويل الأصول المتداولة، ويرمز له بالرمز FR_L . ويمكن حسابه أو استخراج هذا المؤشر من الميزانية المالية.

- **حساب رأس المال العامل سيولة:** يمكن حساب رأس المال العامل سيولة من منظورين: منظور أعلى الميزانية ومنظور أدنى الميزانية وفق العلاقتين التاليتين:

● **أعلى الميزانية:** وهو ممثل في:

$$\text{رأس المال العامل سيولة} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \dots\dots\dots (1)$$

$$FR_L \text{ أو } = CP - AF$$

● **أدنى الميزانية:** يعطي كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل سيولة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{القروض قصيرة الأجل} \dots\dots\dots (2)$$

$$FR_L \text{ أو } = AC - CCT$$

وهناك نوع آخر من رأس المال العامل وهو مؤشر للتوازن على المدى الطويل المدى داخل المؤسسة، هو رأس المال العامل الصافي الإجمالي يعطى بالعلاقة التالية: ويرمز له بالرمز FR_{ng} .

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة} \dots\dots\dots (3)$$

$$\text{أو } FR_{ng} = R_d - E_s$$

ج- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (ناصر دادي عدون ومحمد فتحي نواصر، 2011، ص: 25)

هو الآخر مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل، لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى في مؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها: المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الجبائية والاجتماعية (الياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2011، ص: 104). ويرمز له بالرمز الآتي: BFR_g .

ويمكن التعبير عنه بالعلاقة الآتية:

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال} \dots\dots\dots (4)$$

$$\text{أو } BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$$

وينقسم الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي إلى نوعين: هما الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال وهو يعبر عن الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال أما النوع

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال(5)

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex} \quad \text{أو}$$

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال....(6)

$$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex} \quad \text{أو}$$

الثاني يتمثل في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال كذلك يعبر عن الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال كما توضحها العلاقتين التاليتين (الياس بن ساسي وبوسف قريشي، 2011، ص: 105):

ت- الخزينة الصافية الإجمالية:

هي الأموال الموضوعة تحت تصرف المؤسسة لدورة معينة أو هي صافي القيم الجاهزة والتي تستطيع المؤسسة التصرف فيها، أو هي عبارة عن الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي، ومن جهة أخرى هي الفرق بين استخدامات الخزينة ومواردها وتحسب الخزينة الصافية الإجمالية من الميزانية الوظيفية ويرمز لها بالرمز T_{ng} تعطى صياغتها بالعلاقتين التاليتين (دراج حمودي، 2000، ص: 70):

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالية(7)

$$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g \quad \text{أو}$$

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة(8)

$$T_{ng} = E_t - R_t \quad \text{أو}$$

2- الدراسة الديناميكية للتوازن المالي:

إن الميزانية المالية ورأس المال العامل والاحتياج منه والخزينة هي مؤشرات لتحليل ساكن، أي أنها تقدم صورة عن المؤسسة في لحظة معينة وليست عن فترة معينة، فتقييم التوازن انطلاقاً من هذه المؤشرات هو تقييم ساكن غير كافي، بل لا بد على المقيم أن يدرس التوازن دراسة ديناميكية، أي أن يبحث عن ما تم خلال فترة زمنية معينة والأسباب المؤدية إلى ذلك، ومن

الأدوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية، نجد ما يسمى بجدول التمويل أو ما يسميه البعض بجدول الموارد والاستخدامات أو جدول التدفقات.

أ- جدول التمويل:

هو جدول يتضمن الموارد المالية للمؤسسة واستخداماتها خلال فترة زمنية محددة كما يبين ثروة المؤسسة لنفس الفترة، وبالتالي جاء جدول التمويل يتجاوز التحليل الساكن إلى التحليل الوظيفي، وهذا من خلال التدفقات المالية لكل من الموارد والاستخدامات، وذلك انطلاقا من ميزانيتين وظيفيتين متتاليتين، وعليه يتم دراسة مضمون الجدول من خلال جزئين:

● الجزء الأول من جدول التمويل: يتناول عنصرين: العنصر الأول الموارد التي جلبتها المؤسسة خلال دورة مالية، والعنصر الثاني الاستخدامات التي كونتها المؤسسة لنفس الدورة (الياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2011، ص: 127).

- دراسة التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي: ويتم فيه إيجاد التغير في عناصر الاستخدامات المستقرة والتغير في عناصر الموارد الدائمة على المدى الطويل، حيث يمثل بالمعادلة التالية:

$$\Delta \text{ في رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \Delta \text{ في الموارد الدائمة} - \Delta \text{ في الاستخدامات المستقرة} \dots\dots\dots (9)$$

الجزء الثاني من جدول التمويل: يتناول المتغيرات التالية (الياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2011، ص: 130-131):

التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال.

التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال.

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية.

- دراسة التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: وهذا انطلاقا من التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال والتغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، حيث أن التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال يمثل الفرق بين التغير في استخدامات الاستغلال والتغير في موارد الاستغلال، أما التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال فهو يمثل حاصل الفرق بين التغير في الاستخدامات خارج الاستغلال والتغير في موارد خارج الاستغلال، ويمكن توضيح ذلك بالمعادلات التالية:

التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = التغير في استخدامات الاستغلال _ التغير في موارد الاستغلال. (10)
التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال = التغير في استخدامات خارج الاستغلال _
التغير في موارد خارج الاستغلال..... (11)
التغير في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي = التغير في الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال +
التغير في الاحتياج في رأس المال العامل خارج للاستغلال(12)

- دراسة التغير في الخزينة الصافية الإجمالية: تعتبر محصلة كل التغيرات السابقة وتتكون من
عنصرين هنا: التغير في موارد الخزينة والتغير في استخدامات الخزينة وتعطى بالعلاقة
التالية:

التغير في الخزينة الصافية الإجمالية = التغير في استخدامات الخزينة - التغير في موارد الخزينة(13)

$$\Delta T_{ng} = \Delta E_{ex} - \Delta R_d$$

المحور الثاني: تحليل مؤشرات الأداء المالي باستخدام النسب المالية

والمردوديات.

يهدف هذه التحليل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل النسب المالية والمردوديات التي يتم بموجبها التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف أوجه النشاط في المؤسسة والنتائج المتوصل إليها (أبو الفتوح على فضالة، 1999، ص: 68)، ومن المعروف أن هذه النسب والمردودية كثيرة وعديدة، حيث تضع المحللين والمسيرين الماليين أمام الأمر الواقع في كيفية التعامل معها ومع الظروف الحالية في ظل التغيرات الحاصلة في العالم من الأزمات والانهيارات العديدة لبعض المؤسسات، وعليه يمكن حصر البعض منها في ما يلي:

أولاً: تحليل النسب المالية

1- نسبة السيولة:

1-1 وتسمى أيضا بالنسبة المرجعية وهي التي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات الجارية بالاستخدام مجموع الأصول المتداولة، أو هي النسبة المتخصصة التي تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل (طاهر محسن منصور إدريس ووائل محمد مصطفى وآخرون، الأردن، 2009، ص: 483)

. وتعتمد نسب السيولة على بعض النسب أهمها:

أ- نسبة التداول: وهي حاصل قسمة مجموع الأصول المتداولة إلى مجموع الخصوم المتداولة وهي موضحة بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{مجموع الأصول المتداولة} \div \text{مجموع الخصوم المتداولة}) \times 100 \dots\dots\dots (14)$$

ب- نسبة السيولة السريعة: وتتمثل في (محمد صلاح الحناوي وآخرون، 2001، ص: 51):

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ([\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}] \div \text{مجموع الخصوم})$$

2- نسبة الربحية:

وتشير هذه النسبة إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القرض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية.

أ- نسبة صافي الربح: تساعد على معرفة نسبة صافي المبيعات التي تتحول إلى صافي الربح وتعطى بالعلاقة التالية (محمد صلاح الحناوي وآخرون، 2001، ص: 77):

$$\text{نسبة صافي الربح} = (\text{صافي الربح بعد الفائدة والضرائب} \div \text{صافي المبيعات}) \times$$

نسبة صافي ربح التشغيل: وتحسب هذه النسبة من طرف المحلل قبل الفائدة والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى وهي ممثلة في العلاقة أدناه:

$$\text{نسبة صافي ربح التشغيل} = [\text{صافي ربح التشغيل (قبل الفائدة والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى)} \div \text{صافي المبيعات}] \times 100 \dots\dots\dots (17)$$

ث- نسبة إجمالي ربح المبيعات: وهي ممثلة بالعلاقة التالية (فضل مؤيد، 2009، ص: 237):

$$\text{نسبة إجمالي ربح المبيعات} = (\text{إجمالي ربح المبيعات} \div \text{صافي المبيعات}) \times 100 \dots\dots\dots (18)$$

ج- معدل العائد على مجموع الأصول: أي معرفة نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة، ونبينها في الآتي:

معدل العائد على مجموع الأصول = (صافي ربح التشغيل ÷ مجموع الأصول) × 100 (19)

ح- معدل العائد على حقوق الملكية: وهي تشتمل على المعادلة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي ربح النشاط ÷ حقوق الملكية) × 100 (20)

3- المؤشرات المديونية: وتتمثل في النسب التالية:

نسبة الديون إلى مجموع الأصول = (إجمالي الديون ÷ إجمالي الأصول) × 100 (21)
نسبة الديون الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية = (الديون الطويلة الأجل ÷ حقوق الملكية) × 100 (22)
نسبة صافي الأصول الثابتة إلى الديون الطويلة الأجل = (صافي الأصول الثابتة ÷ الديون الطويلة الأجل) × 100 (23)

4- مؤشرات التشغيلية:

1- وهي تشير إلى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها لتوليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المحققة لأنواع من الموجودات، للوصول إلى مدى سرعة بيع المؤسسة لموجوداتها،

معدل دوران مجموع الأصول = (صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول الصافية) × 100 (24)
معدل دوران الأصول الثابتة = (صافي المبيعات ÷ صافي الأصول الثابتة) × 100 (25)
معدل دوران المخزون = (تكلفة البضاعة المباعة ÷ المخزون) × 100 (26)
معدل دوران المدينة = (صافي المبيعات ÷ الحسابات المدينة الصافية) × 100 (27)
مدة دوران العملاء = ((العملاء + أوراق القبض) ÷ المبيعات) × 90 يوم (28)
مدة دوران الموردون = ((الأوراق المدفوعة + الموردون) ÷ المشتريات) × 90 يوم (29)

وتهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح من ورائها لأن كل دورة تحقق فوائد خاصة بها (مفلح محمد عقل، 2006، ص: 372)
. وتعتمد على المؤشرات والنسب التالية:

ثانيا: تحليل مؤشرات المردوديات.

يمكن من خلال هذا المحور معرفة مدى قدرة المحلل المالي على تحليل مؤشرات الأداء المالي معتمدا بدرجة كبيرة على المردوديات، وبالتالي تم التطرق إلى التعرف على المردودية بمفهومها الواسع، وتعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمة في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية. وهي ممثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية كما يلي (الياس بن ساسي ويوسف قريشي، 2011، ص-ص: 281-283):

1- المردودية الاقتصادية:

تهتم بالنشاط الرئيسي للمؤسسة، وتحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال، أي نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية الاقتصادية، وتستبعد كل الأنشطة ذات الطابع الاستثنائي وتقاس بمعدل المردودية الاقتصادية ويرمز لها بالرمز R_e ، المتمثل بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية } R_e = \text{نتيجة الاستغلال بعد الضريبة} \div \text{الأصول الاقتصادية} \dots\dots\dots (30)$$

2- المردودية المالية:

تهتم بالنشاط الإجمالي للمؤسسة، وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج والأموال الخاصة من الميزانية ويرمز لها بالرمز R_{cp} ، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل المردودية المالية } R_{cp} = \text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة} \dots\dots\dots (31)$$

المحور الثالث: تحليل مؤشرات الأداء المالي في مجمع صيدال في الفترة

2010-2013.

بعد التطرق في المحور الأول والثاني إلى المؤشرات الأساسية للأداء المالي، حيث نتعرض في هذا المحور إلى تطبيق وتحليل هذه المؤشرات في مجمع صيدال خلال السنوات الدراسية، حيث تمت معالجة جميع الجوانب المالية المحيطة بالمجمع وتحديد الوضعية المالية بعد حساب كل المؤشرات ومراقبتها، وتحديد جميع التغيرات الحاصلة في الميزانيات، ثم تتبع مؤشرات الأداء المالي للمجمع

وتحليلها وتفسيرها، أي معالجة جميع الجوانب المالية واستخراج نقاط القوة وتحسينها ونقاط الضعف وتداركها وتصحيحها ومعالجتها. ويمكن تقسيم هذا المحور إلى عدة نقاط كما يلي:

أولاً: دراسة التوازن المالي في مجمع صيدال خلال السنوات (2010 - 2013)

تعتمد هذه الدراسة على تحليل التوازن المالي في المجمع، من خلال الدراسة التحليلية الساكنة وهي دراسة تحليلية تقليدية تهدف إلى معرفة كيفية بناء الميزانية المالية، وكذلك حساب المؤشر المالي الداخِل في تشكيلها وحساب مؤشرات التحليل المالي الوظيفي بعد التحويل الميزانية، وتحديد شروط التوازن من خلالها، أما الدراسة الديناميكية للتوازن المالي فتعتمد على تحليل الميزانية الإقتصادية وجدول التمويل للمجمع.

1- الدراسة التحليلية الساكنة:

يمكن التطرق في هذه الدراسة إلى مجموعة من العناصر نوضحها كالآتي:

1.1- تشكيل الميزانية المالية المختصرة للمجمع خلال السنوات (2010-2013):

يبين الشكل أدناه تمثيل مبسط للميزانية المالية المختصرة للمجمع خلال السنوات (2010

و 2013).

الشكل رقم (2): تشكيل الميزانية المالية المختصرة للمجمع خلال السنوات (2010 -

2013)

الأصول	2010	2011	2012	2013
AF	13212823631,71	11161030680,69	11454745444,93	11308739236,87
AC	15038364330,97	16116940187,04	18566400049,54	18790834132,82
المجموع	28251187962,68	27277970867,73	30021145494,54	30099573372,69
الخصوم	2010	2011	2012	2013
CP	20406030129,52	19537283516,67	21087910309,03	21756636705,06
CCT	7845157833,16	7740687351,05	8933235185,51	8342936667,63
المجموع	28251187962,68	27277970867,73	30021145494,54	30099573372,69

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة التغير الواضح في تشكيل المجمعات المالية من سنة 2010 إلى سنة 2013، فمثلاً نلاحظ الأصول الثابتة في سنة 2010 أكبر من الأصول الثابتة في سنوات 2011 و 2012 و 2013 وهذا راجع إلى زيادة حجم الاستثمارات، زيادة

تجهيزات الإنتاج، إضافة إلى تجهيزات المجمع، كما نلاحظ تغير في الأموال الدائمة من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2011 نلاحظ إنخفاضاً في الأموال الدائمة وهذا راجع إلى استغلال الأموال في تمويل الأصول الثابتة، وتغطية جميع احتياجات دورة الاستغلال، ودخول منافسين جدد، أما في السنوات 2012 و 2013 نلاحظ عودة ارتفاع في قيمة الأموال الدائمة، وهذا راجع إلى زيادة الإنتاج أي زيادة رقم الأعمال، الحصول على عقود شراكة أجنبية جديدة من أجل زيادة التصدير، وتحقيق ضمان حقوق المساهمين، أما الأصول المتداولة فهي في زيادة خلال كل السنوات هذا راجع إلى زيادة في معدل دوران المخزونات، وزيادة في معدلات دوران العملاء والموردين، أما بالنسبة إلى القروض قصيرة الأجل نلاحظ تذبذباً في قيمتها عبر سنوات الدراسة وهذا راجع إلى آجال استحقاقها. 2.1- المؤشر المالي في التحليل الساكن للمجمع خلال السنوات (2010 و 2013)

يمكن حساب المؤشر المالي الخاص بالتحليل المالي الكلاسيكي من خلال منظورين: المنظور الأول من أعلى الميزانية والمنظور الثاني من أدنى الميزانية، ويتمثل هذا المؤشر في رأس المال العامل سيولة، وعلى هذا الأساس يتم حسابه وفق المعادلتين (1 و 2)، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (1): يوضح حساب رأس المال العامل سيولة من أعلى وأدنى الميزانية للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013)

FR _L			البيان
نسبة التطور %	أدنى الميزانية	أعلى الميزانية	السنوات
40,26 %	7193206497,81	7193206497,81	2010
16,45 %	8376252835,98	8376252835,98	2011
15,01 %	9633164864,10	9633164864,10	2012
08,46 %	10447897465,19	10447897465,19	2013

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في قيمة رأس المال العامل سيولة من أعلى وأدنى الميزانية خلال السنوات من 2010 إلى 2013، حيث يعبر عنه بالفائض المخصص لتمويل

الأصول المتداولة . وهذا راجع إلى أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة والأصول المتداولة أكبر من القروض قصيرة الأجل، وبالتالي فإن المجمع باستطاعته تمويل كل الأصول الثابتة أي جميع استثماراته باستخدام الأموال الدائمة (الموارد المالية الدائمة)، وعليه يمكن للمجمع تحقيق فائض مالي متمثل في رأس المال العامل سيولة ($FR_L > 0$ أي موجب)، أما من أدنى الميزانية فإن المجمع يستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصوله المتداولة، ويبقى فائض مالي يمثل هامش أمان هو رأس المال العامل سيولة ($FR_L > 0$ أي موجب)، حيث تلعب درجة تحقيق السيولة دورا هاما في تحقيق التوازن المالي للمجمع.

3.1- المؤشرات المالية في التحليل المالي الوظيفي للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013)

من خلال تشكيل الميزانية الوظيفية للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013)، يمكن استخراج المؤشرات المالية الداخلة في تكوين المعادلة الأساسية للخرينة، ويتم توضيح ذلك في الشكل أدناه:

الشكل رقم (3): يبين تشكيل الميزانية الوظيفية للمجمع خلال السنوات (2010 -

(2013)

2013	2012	2011	2010	E
29724776277,24	29618901761,66	28131227493,85	29672952736,96	E_s
12499081375,29	13933205968,80	12450826141,14	13184491138,50	E_{ex}
2338062682,97	869866214,22	545282018,54	920872446,93	E_{hex}
7513998148,02	7294232158,47	5962388276,44	3388649721,60	E_t
52075918465,52	51716206103,15	47089723930,23	47166966043,99	المجموع
43732981797,89	42782970917,50	39349036579,02	39321808210,83	R_d
1227878706,58	3250392942,41	3168135431,44	3456110747,86	R_{ex}
6383041424,53	4214317703,57	3417566820,25	3303714474,08	R_{hex}
732016536,52	1468524539,53	1154985099,37	1085332611,22	R_t
52075918465,52	51716206103,15	47089723930,23	47166966043,99	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الشكل أعلاه يمكن حساب مؤشرات المعادلة الأساسية للخرينة، وهذا من أجل قياس درجة تحقيق التوازن المالي للمجمع، وعلى هذا الأساس يتم حساب مؤشرات المالية الخاصة

بالتحليل المالي الوظيفي وفق المعادلات التالية: (3,4,5,6,7,8) والنتائج موضحة في الجداول أدناه:

أ- حساب مؤشر رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمجمع خلال السنوات (2010 و 2013):

يمكن استخراج هذا المؤشر بناء على الميزانية الوظيفية، حيث يتم توضحه في الجدول أدناه كما يلي:

جدول رقم (2): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013)

البيان	FR _{ng}	نسبة التطور %
		السنوات
2010	9648855473,87	% 26,07
2011	11217809085,17	% 16,26
2012	13164069155,96	% 17,35
2013	14008205520,65	% 06,41

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

نلاحظ من الجدول أعلاه أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب أي ($FR_{ng} > 0$) (أي موجب)، وعليه فإن كل قيم رأس المال العامل الصافي الإجمالي متزايدة من سنة 2010 إلى غاية 2013، وهذا ما توضحه نسبة تطوره الممثلة في الجدول، أي الموارد الدائمة خلال السنوات (2010 و 2013) أكبر من الاستخدامات المستقرة خلال السنوات (2010 و 2013)، وهذا راجع إلى أن المجمع استطاع تمويل الاستخدامات المستقرة باستخدام الموارد الدائمة، وبالتالي يمكن القول أن المجمع متوازن ماليا على المدى الطويل، حيث تمكن المجمع حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاته الطويلة المدى باستخدام موارده المالية الطويلة المدى، أي حقق فائضا ماليا يمكن أن يستخدمه في تمويل احتياجاته المتبقية أو الاحتياجات الأخرى للمجمع.

ب- حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للمجمع خلال السنوات (2010-2013):

يمكن استخراج هذا المؤشر بناء على الميزانية الوظيفية كما يلي:

جدول رقم (3): يوضح حساب الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي للمجمع خلال السنوات
(2010 - 2013)

نسبة التطور	$BFR_g = BFR_{ex} + BFR_{hex}$	$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex}$	$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$	اليان السنوات
% 36,02	7345538363,49	2382842027,15-	9728380390,64	2010
% 12,73 -	6410405907,99	2872284801,71-	9282690709,70	2011
% 14,48	7338361537,04	3344451489,35-	10682813026,39	2012
% 01,53 -	7226223927,15	4044978741,56-	11271202668,71	2013

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال موجب في كل السنوات، لأن استخدامات الاستغلال أكبر من موارد الاستغلال، وهذا راجع إلى أن احتياجات دورة الاستغلال كانت كبيرة، أي أن جميع المخزونات وحقوق العملاء واجهت جميع العناصر الممثلة في الموردين وملحقاته والرسم على القيمة المضافة والديون الجبائية والاجتماعية، مما يدل على أن المجمع قام بتغطية موارد الاستغلال بواسطة استخدامات الاستغلال (أي راجع إلى التسيير الجيد لعناصر الاستغلال)، أما بالنسبة إلى الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال فإننا نلاحظ جل قيمه سالبة خلال كل السنوات، لأن استخدامات خارج الاستغلال أقل من موارد خارج الاستغلال، هذا راجع إلى أن كل الاحتياجات الاستثنائية لدورة الاستغلال كانت أقل بكثير من موارده الاستثنائية الخارجية، أي أن حقوق الاستغلال الأخرى أقل من موارد الاستغلال الأخرى، مما يدل على أن المجمع لا يستطيع تغطية أو مواجهة موارد خارج الاستغلال بواسطة استخدامات خارج الاستغلال، أما الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي والممثل بجمع الرصيد السابقين، فأننا نلاحظ أن جميع قيمه موجبة في كل السنوات، هذا راجع إلى تفاعل مجموعة من العناصر إجمالاً مع بعضها البعض، وعليه فإن المجمع اعتماد على عناصر الاستغلال بنسبة أكبر من العناصر خارج الاستغلال، مما أدى إلى زيادة في الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (قيم موجبة).

ج- حساب الخزينة الصافية الإجمالية للمجمع خلال السنوات (2010-2013):

مما سبق يمكن أن تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية للمجمع خلال السنوات 2010 - 2013 عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز، أي تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها، وبالتالي فإن المجمع يتمكن من تغطية هذا الاحتياج، وبالتالي تكون الخزينة في حالة فائض أي حالة موجبة، وعليه تحسب الخزينة الصافية الإجمالية من الميزانية الوظيفية للمجمع بإجراء الفارق بين الاستخدامات الخزينة وموارد الخزينة، أو انطلاقاً من المعادلة الأساسية للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4): يوضح حساب الخزينة الصافية الإجمالية للمجمع خلال السنوات
(2010 - 2013)

البيان السنوات	$T_{ng} = E_t - R_t$	$T_{ng} = FR_{ng} - BFR_g$	نسبة النظور %
2010	2303317110,38	2303317110,38	02,20 %
2011	4807403177,07	4807403177,07	108,72 %
2012	5825707618,94	5825707618,94	21,18 %
2013	6781981611,50	6781981611,50	16,41 %

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

يمكن أن نلاحظ من الجدول أعلاه أن الخزينة الصافية الإجمالية مختلفة وموجبة في جميع القيم خلال السنوات 2010 إلى 2013، هذا راجع إلى القيمة الكبيرة للمتاحات في المجمع، أي استخدامات الخزينة في المجمع خلال جميع السنوات أكبر من الاعتمادات البنكية الجارية والمتمثلة في القروض قصيرة الأجل في جميع السنوات، وعليه فإن جميع النسب تعبير عن إمكانيات المجمع في مواجهة احتياجات دورة الاستغلال والمتمثلة في الاحتيار في رأس المال العامل الأجل باستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي على المدى الطويل، وبالتالي تكون الخزينة الصافية الإجمالية في حالة فائض أي موجبة.

1- الدراسة الديناميكية للتوازن المالي

اعتمد التحليل المالي التقليدي على الميزانية المالية من أجل إعطاء تصور للوضعية المالية للمجمع صيدال في لحظة زمنية معينة، هذا التحليل لا يمكن أن يعطي صورة واضحة عن مختلف الحركات المالية خلال دورة معينة، لذا جاءت فكرة جدول التمويل والميزانية الاقتصادية لتحويل

عملية التحليل من المنظور التقليدي إلى المنظور المتحرك أي الدراسة الديناميكية للتوازن المالي، وذلك للوصول إلى معرفة مدى التغير في الخزينة وتفسيرها وإظهار كافة التدفقات المالية التي لم تظهر في التحليل التقليدي، ويمكن التطرق في هذا الفرع إلى عنصرين هامين هما: جدول التمويل والميزانية الإقتصادية.

1.2- تحليل التوازن المالي الديناميكي باستخدام جدول التمويل للمجمع خلال السنوات (2010-2013)

من خلال بناء الميزانية الوظيفية للمجمع، يمكن استنتاج جدول التمويل للسنتين أي دورتين متتاليتين، كما هو موضح في الشكل (4) أدناه يمكن ملاحظ أن كل التغيرات التي تحدث في مركبات المعادلة الأساسية للخزينة كلها مختلفة تارة موجبة وتارة أخرى سالبة، أي أن التغير في رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب في كل السنوات على المدى الطويل، معناه أن التغير في الموارد الدائمة في كل السنوات أكبر من التغير في الاستخدامات المستقرة لكل السنوات، أي أن المجمع استطاع أن يمول كل تغيرات الاستخدامات المستقرة بواسطة تغيرات الموارد الدائمة، كما يستطيع المجمع تمويل كل التغيرات التي يحتاجها (جميع احتياجات دورة الاستغلال) والمتمثلة في التغير في احتياج لرأس المال العامل الإجمالي (تغطية التغير في المخزونات والتغير في حساب العملاء) باستخدام رأس المال العامل الصافي الإجمالي الطويل الأجل، وعليه يكون التغير في الخزينة الصافي الإجمالية موجبا، أي أن هذا التغير في حالة فائض، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه.

الشكل رقم (4): جدول التمويل للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013)

2013 - 2012	2012 - 2011	2011 - 2010	2010 - 2009	ΔE
105874515,58	1487674267,81	-1541725243,11	6189695207,96	ΔE_s
-1434124593,51	1482379827,66	-733664997,09	-2791690445,50	ΔE_{ex}
1468196468,75	324584195,68	-375590428,39	920872446,93	ΔE_{hex}
219765989,55	1331843882,03	2573738554,84	1109450094,60	ΔE_t
2013 - 2012	2012 - 2011	2011 - 2010	2010 - 2009	ΔR
950010880,27	3433934338,60	27228368,19	2518500789,83	ΔR_d
-2009636127,14	159932943,57	-112575882,29	-203429437,14	ΔR_{ex}
2155845612,27	719075450,72	-61547087,96	3303714474,08	ΔR_{hex}

-736508003,01	313539440,16	69652488,15	1059758684,22	ΔR_t
844136364,70	1946260070,79	1568953611,00	-3671194418,13	ΔFR_{ng}
575511533,63	1322446884,09	- 621089114,8	-2588261008,36	ΔBFR_{ex}
- 687649143,52	- 394491255,10	- 314043340,30	-2382842027,15	ΔBFR_{hex}
- 112137609,90	927955628,99	- 935132455,10	-4971103035,51	ΔBFR_g
956273974,60	1018304441,00	2504086066,10	1299908617,38	ΔT_{ng}

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

2.2- تحليل التوازن المالي باستخدام الميزانية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات (2010-2013)

تعتمد الدراسة الديناميكية للتوازن المالي في المجمع على استخدام الميزانية الاقتصادية كأحد مؤشرات الأداء المالي، حيث تعمل على جمع كل المعطيات المالية من أجل تشخيص الوضعية المالية للمجمع، بهدف تحقيق التوازن المالي، وتعتبر الميزانية من الناحية الاقتصادية عن مجموع الاستخدامات الموجهة إلى دورة الاستغلال وتحليل مختلف مصادر تمويل هذه الاستخدامات، حيث تجمع كل هذه المعطيات في وثيقة واحدة تمثل في الميزانية الاقتصادية، كما يوضحها الشكل أدناه.

الشكل رقم (5): الميزانية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات (2010-2013)

الأصول	2010	2011	2012	2013
I_n	29672952736,96	28131227493,85	29618901761,66	29724776277,24
BFR_g	7345538363,49	6410405908,26	7338361537,04	7226223908,32
AE	37018491100,45	34541633401,10	36957263298,70	36951000186,39
الخصوم	2010	2011	2012	2013
CP	30701303529,36	33607235605,11	36441566620,19	38724781195,32
D_{net}	6317187571,09	934397796,99	515696677,77	1773781008,93-
ر.م.م	37018491100,45	34541633401,10	36957263298,70	36951000186,39

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

ثانيا: تحليل النسب المالية في مجمع صيدال خلال السنوات (2010 - 2013)

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى نجاح المجمع في تحقيق أهدافه، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة، وذلك باعتماد على تحليل النسب المالية التي يتم بموجبها

التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف نشاطاته والنتائج المتوصل إليها، ويرى الباحث أن هناك العديد من النسب يمكن أن تضع المحللين والمسيرين الماليين أمام الأمر الواقع في كيفية التعامل معها، ومن بين هذه النسب نذكر:

1- تحليل نسبة السيولة والربحية في المجمع خلال السنوات (2010-2013):

تسمح هذه النسب بقياس قدرة المجمع على الوفاء بالتزاماته الجارية وباستخدام مجموع الأصول المتداولة في تغطيتها هذا من جهة نسبة السيولة، أما بالنسبة إلى الربحية فهي عبارة عن التأثير المتبادل بين عناصر السيولة وإدارة القرض وإدارة الأصول على الأرباح التي يحققها المجمع في النهاية، حيث يقوم الباحث بحساب أبرز هذه النسب المالية كما يلي:

1.1- حساب نسبة السيولة في المجمع خلال السنوات (2010-2013):

يعتمد الباحث في حساب نسبة السيولة على بعض المعادلات (14 و 15)، وهذه النسب ممثلة في الجدول أدناه

الجدول رقم (5): حساب نسبة السيولة في المجمع خلال السنوات (2010-2013)

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013
نسبة التداول		% 191,68	% 208,21	% 207,83	% 225,23
نسبة السيولة السريعة		% 99,96	% 119,12	% 122,93	% 141,69

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة تتغير بنسب متزايدة، من سنة 2010 إلى سنة 2013، هذا راجع إلى تغطية المجمع لكل الالتزامات قصيرة الأجل باستخدام الأصول المتداولة، وهي سريعة التحول إلى سيولة، أما بالنسبة إلى السيولة السريعة فهي أكثر سرعة في التحول إلى سيولة، بعد طروح المخزون السلعي من الأصول المتداولة، التي تغطي كل الالتزامات قصيرة الأجل داخل المجمع.

حساب نسبة الربحية في المجمع خلال السنتين (2010-2013):

يمكن التطرق لحساب بعض نسب الربحية وفق المعادلات التالية (18 و 19 و 20)، ويمكن نوضحها في الجدول الآتي:

الجدول رقم (6): يوضح حساب نسبة الربحية في المجمع خلال السنتين (2010-2013)

البيان	السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل الربحية الإجمالية		% 08,81	% 15,25	% 14,14	% 23,19
معدل العائد على مجموع الأصول		% 03,90	% 07,55	% 06,54	% 08,83
معدل ربحية الاستغلال		% 13,18	% 09,61	% 18,14	% 25,70

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسب الثلاثة المحسوبة في المجمع متزايدة من سنة 2010 إلى سنة 2013، هذا راجع إلى أن نسبة الربحية الإجمالية تساعد على معرفة صافي مبيعات المجمع التي تتحول إلى صافي الربح الإجمالي واستغلالها في النشاط، أما بالنسبة إلى معدل العائد على مجموع الأصول فيعبر على نسبة الدخل المحقق على إجمالي الأصول المستثمرة في الاستغلال داخل المجمع، في حين معدل ربحية الاستغلال فيعتمد المحلل على حساب هذه النسبة قبل الفوائد والضرائب والإيرادات والأعباء الأخرى إلى صافي المبيعات في المجمع.

2- تحليل مؤشر المديونية ومؤشرات التشغيلية في المجمع خلال السنوات (2010-2013):

يعتمد الباحثان في تحليلهما لمؤشرات المديونية ومؤشرات التشغيلية على كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة أي الموجودات لتوليد العوائد بواسطة مقارنة المبيعات المحققة لأنواع الموجودات للوصول إلى مدى سرعة المجمع في بيع هذه الموجودات، حيث يهتم بسرعة دوران الأصول الثابتة وتحقيق سرعة تحول إلى سيولة، لتحقيق أعلى ربح من ورائها، وتعتبر هذه المؤشرات أحد مكونات النسب المالية التي يعتمد عليها المحلل والمسير المالي في كثير من المؤسسات، ومن بين هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

1.2- حساب مؤشر المديونية في المجمع خلال السنوات (2010-2013):

ويتمثل في العديد من المؤشرات، حيث يمكن حساب هذا المؤشر بالاعتماد على المعادلة التوضيحية التالية: (21 و 22)، كالآتي:

الجدول رقم (7): حساب مؤشر المديونية في المجمع خلال السنتين (2010-2013)

السنوات	2010	2011	2012	2013
---------	------	------	------	------

تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2010-2013

محمد البشير بن عمر جامعة الوادي- أحمد نصير جامعة الوادي- غانية نذير جامعة الوادي-

المبيان				
% 44,35	% 50,87	% 49,42	% 58,28	نسبة الديون إلى مجموع الأصول
% 34,35	% 47,92	% 47,79	% 79,46	نسبة الديون.ط.أ. إلى حقوق الملكية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة التغير في نسبة المديونية إلى مجموع الأصول من سنة 2010 إلى سنة 2013، وهذا راجع إلى اعتماد المجمع على إجمالي الديون، أي يعتمد على الديون الطويلة والمتوسطة وقصيرة الأجل خلال هذه السنوات، وهذا ما تفسره النسب المبينة في الجدول، وبالتالي فإن المجمع في هذه الحالة يعتمد على الديون أكثر من أمواله الخاصة، أي نسبة الإستقلالية المالية غير محققة في هذه السنوات، أما بالنسبة إلى الديون الطويلة الأجل إلى حقوق الملكية، فإن جميع النسب كلها في تناقص مستمر، أي كلما زادت عناصر حقوق الملكية في المجمع تتناقص النسبة خلال هذه السنوات، كما هو موضح في الجدول أعلاه، وعليه عمل المجمع على زيادة في الأرباح من خلال زيادة الإنتاج والرفع في رقم الأعمال والاحتياطات، مما جعل المجمع يعتمد على إمكانياته الذاتية.

2.1- حساب مؤشرات التشغيلية للمجمع خلال السنوات (2010-2013):

هذه المؤشرات كثيرة وعديدة ويمكن توضيحها من خلال المعادلات التالية (24)، (25)،

(28)، ومنها:

الجدول رقم (8): يوضح حساب مؤشرات التشغيلية في المجمع خلال السنوات

(2010-2013)

السنوات المبيان				
2013	2012	2011	2010	معدل دوران الأصول الاقتصادية
% 80,01	% 99,85	% 98,57	% 73,00	معدل دوران مجموع الأصول
% 38,07	% 46,28	% 49,50	% 44,28	معدل دوران الأصول الثابتة
% 101,35	% 121,30	% 120,99	% 94,68	معدل دوران العملاء
43,42 يوم	41,12 يوم	37,02 يوم	43,08 يوم	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن كل النسب في تذبذب، تارة في تزايد وتارة في تناقص خلال هذه السنوات، أي يمكن القول أن سنة 2010 و 2011 و 2012 في حالة تزايد، أما في

سنة 2013 نلاحظ تناقص طفيف في هذه النسب، هذا راجع إلى العناصر المكونة لكل نسبة والعمليات التي يقوم بها المجمع (المبيعات، الديون ط.م.ق.أ، والأموال الخاصة، آجال العملاء....)، مما يشير إلى كفاءته في استخدام الأمتل للموارد من أجل زيادة رقم الأعمال، مما يزيد في رأس المال المستثمر في عملية الاستغلال بحيث ينتظر منه عوائد كبيرة، مقارنة بحجم الإنتاج وطلب الزبائن على منتجاته، وبالتالي يساعد على تحقيق آجال العملاء، وعليه فإن المجمع يهتم بسرعة دوران الأصول وتحويلها إلى سيولة من أجل تحقيق ربح أعلى ومناسب.

ثالثا: تحليل المردوديات في مجمع صيدال خلال السنوات (2010 - 2013)

من بين العوامل المحددة لمستوى الأداء المالي في المجمع، هو تحليل المردوديات حيث يهتم بعضها بالنشاط الرئيسي واستبعاد الأنشطة الثانوية، والبعض الآخر يهتم بالنشاط الإجمالي للمجمع ككل، أي تدخل في تكوينها كافة العناصر والتدفقات المالية، من خلال جدول الحسابات النتائج و الميزانيات، وتعتبر هذه المردوديات أدوات لقياس الفعالية الاقتصادية للنشاط، كذلك تعتبر معيارا لاتخاذ بعض القرارات الهامة داخل المجمع، كما تعتبر وسيلة في يد متخذي القرارات المالية في قياس الإقراض وأثر الإستيدانة عليها. وتمثل في المردودية الاقتصادية والمردودية المالية.

1- تحليل المردودية الاقتصادية

بعد التطرق في الجانب النظري إلى تعريف المردودية الاقتصادية وإعطاء الصيغة الرياضية المكونة لها، وهي ممثلة بالمعادلة رقم (30)، والتي تهدف إلى قياس مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال، من خلال التحليل جدول حسابات النتائج والميزانية الاقتصادية، ويتم خلال هذا الفرع حساب هذه المردودية كما يلي:

1.1- حساب معدل المردودية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات (2010-2013):

يمكن حساب معدل المردودية الاقتصادية للمجمع من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (9): يوضح حساب معدل المردودية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات

(2010 - 2013)

البيان	2010	2011	2012	2013
نتيجة الاستغلال	1649967193,17	2624059985,42	2521790318,71	2946399282,02

تحليل مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة 2010- 2013

محمد البشير بن عمر جامعة الوادي- أحمد نصير جامعة الوادي- غانية نذير جامعة الوادي-

36951000186,39	36957263298,70	34541633401,10	37018491100,45	الأصول الاقتصادية
% 07,97	% 06,82	% 07,64	% 04,45	معدل المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في معدل المردودية الاقتصادية للمجمع خلال السنوات 2010 إلى 2013، حيث بلغ معدل المردودية الاقتصادية في سنة 2010 بـ: 04,45 %، وارتفعت لتصل إلى 07,64 % في سنة 2011، هذا راجع إلى التحسن في تسيير عناصر دورة الاستغلال وانخفاض استثمارات المجمع وقلة الديون نتيجة عملية التوسع وقلة الإنتاج وإعادة هيكلة المجمع والزيادة في الأموال الخاصة نتيجة إلى عمليات البيع، مما يلاحظ كذلك إنخفاض طفيف في سنة 2012 والذي يقدر بـ: 06,82 %، وفي سنة 2013 نلاحظ الزيادة في معدل المردودية الاقتصادية في المجمع، هذا راجع إلى الزيادة في احتياجات دورة الاستغلال، مما ينجم عنها ارتفاع في الأموال الخاصة، وبالتالي يمكن القول أن الأصول الاقتصادية تساهم في تكوين نتيجة الاستغلال، أي مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول اقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال في المجمع.

2- تحليل المردودية المالية

يقوم المجمع بتحديد هذا المعدل وتحليله انطلاقا من الكشف المالية، حيث يعتمد على هذا المؤشر كونه مهم في عملية التحليل الأداء الكلي للشركة، كذلك يساعد متخذي القرار في اتخاذ القرارات المالية السليمة بغية التحديد والتعرف على النشاط الكلي واستخراج نقاط القوة والزيادة في تحسينها والعمل عليها، ونقاط الضعف وتداركها والعمل على تصحيحها، ويتم حساب هذا المعدل من خلال المعادلة رقم (31)، كما يلي:

1.2- حساب معدل المردودية المالية للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013):

من خلال ما سبق يمكن حساب المردودية المالية للمجمع كما يوضحها الجدول أدناه:

الجدول رقم (10): يوضح حساب معدل المردودية المالية للمجمع خلال السنوات

(2010 - 2013)

2013	2012	2011	2010	البيان
2658147326,76	1965160951,44	2060480315,80	1102191923,00	النتيجة الصافية
38724781195,32	36441566620,19	33607235605,11	30701303529,36	الأموال الخاصة

معدل المردودية المالية	03,59 %	06,13 %	05,39 %	06,86 %
------------------------	---------	---------	---------	---------

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ الزيادة في معدل المردودية المالية للمجمع خلال السنوات، ففي سنة 2010 قدر معدل المردودية المالية بـ: 03,59 %، ليزداد هذه المعدل ليصل في سنة 2011 إلى 06,13 %، وهذا راجع إلى الزيادة في الأموال الخاصة والنتيجة الصافية، مما يدل على الزيادة في الإنتاج والطلب على منتجاتها وزيادة المبيعات والانخفاض الشديد في الإستهانة الصافية، كذلك الفوائض المالية كانت كبيرة مما تعمل على زيادة نتيجة الاستغلال وبالتالي تزداد النتيجة الصافية. أما الانخفاض في معدل المردودية المالية لسنة 2012 والذي يقدر بـ: 05,39 %، يرجع إلى انخفاض قيمة النتيجة الصافية مما يدل على انخفاض نتيجة الاستغلال أي زيادة الاهتلاكات (زيادة استثمارات المجمع وفتح فروع جديدة) كذلك زيادة التكاليف وانخفاض الفوائض المالية، ثم ازداد معدل في سنة 2013 ليصل إلى 06,86 % وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في الأموال الخاصة والنتيجة الصافية أي زيادة القدرة الإنتاجية الهائلة للمجمع وزيادة الطلب والعمل على فتح وحدات إضافية وانخفاض الإستهانة الصافية والتقليل من التكاليف، ومساهمة الأموال الخاصة في تكوين الربح الصافي للمجمع، أي مدى قدرة المجمع على تفعيل هذا المؤشر (الأموال الخاصة) ومشاركته في تمويل جميع احتياجات المجمع من أجل تكوين الأرباح الصافية دون تدخل الإستهانة (أي الإستهانة معدومة).

الختامة :

من خلال دراستنا لهذا المقال في شقيه النظري والتطبيقي فإننا قمنا بمعالجة كل المؤشرات التي يمكن استخدامها في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وخاصة الوضعية المالية للمجمع الصناعي صيدال في فترة الدراسة، حيث استهدف الباحثان العديد من النقاط والتي من شأنها أن تكون أداة أو مؤشر يساعد المسير المالي أو المحلل المالي على تحليل الوضعية المالية للمجمع، من خلال مؤشرات التوازن المالي وتحليلها ومؤشرات النسب المالية والمردوديات والتي تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، وعليه يمكن الحكم على الأداء المالي للمجمع ومن ثم الحكم على أدائه ككل، ومن بين ما نستخلصه من هذه الدراسة ما يلي:

-يعمل المجمع على الرفع من أدائه ويزيد في تحسينه.

-هناك تحسن في الأداء المالي للمجمع في السنوات 2010 إلى غاية 2013.

-هناك اختلاف كبير في مستويات تطبيق مؤشرات الأداء المالي بين سنوات الدراسة في شكل مقارنة.

-من خلال تطبيق هذه المؤشرات وتحليلها وتقييمها للأداء المالي تحسن من الوضعية المالية، بحيث ترشد من قراراته المالية ويعمل على تفعيلها وتطبيقها، ومتابعة الأهداف المسطرة من قبله. ويمكن تلخيص كل هذه المؤشرات في الجدول أدناه للحكم على الوضعية المالية للمجمع، حسب ما سبق فإننا نلاحظ أن تطبيق مثل هذه المؤشرات يعمل على تحسين الأداء المالي خلال سنوات الدراسة، وبالتالي يمكن الحكم على الأداء الكلي للمجمع، وعليه يمكن الكشف وتشخيص الوضعية المالية. والنتائج السابقة موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (11): يوضح مستوى تحسين الوضعية المالية للمجمع خلال السنوات (2010 - 2013)

باستخدام مؤشرات الأداء المالي.

السنوات	2010	2011	2012	2013
مؤشرات الأداء المالي	تحسين الوضعية المالية خلال سنوات الدراسة			
مؤشر التحليل المالي الكلاسيكي				
FR_L	40,26 %	16,45 %	15,01 %	08,46 %
مؤشرات التحليل المالي الوظيفي				
FR_{ng}	26,07 %	16,26 %	17,35 %	06,41 %
BFR_g	36,02 %	-12,73 %	14,48 %	01,53 %
T_{ng}	02,20 %	108,72 %	21,18 %	16,41 %
مؤشرات المردوديات				
R_e	04,45 %	07,64 %	06,82 %	07,97 %
R_{cp}	03,59 %	06,13 %	05,39 %	06,86 %
مؤشرات نسبة السيولة				
نسبة التداول	191,68 %	208,21 %	207,83 %	225,23 %
نسبة السيولة السريعة	99,96 %	119,12 %	122,93 %	141,69 %
مؤشرات نسبة الربحية				
معدل الربحية الإجمالية	08,81 %	15,25 %	14,14 %	23,19 %
معدل العائد على مجموع الأصول	03,90 %	07,55 %	06,54 %	08,83 %
معدل ربحية الاستغلال	13,18 %	09,61 %	18,14 %	25,70 %

مؤشرات المديونية				
نسبة الديون إلى مجموع الأصول	% 58,28	% 49,42	% 50,87	% 44,35
نسبة الديون.ط.أ. إلى حقوق الملكية	% 79,46	% 47,79	% 47,92	% 34,35
مؤشرات التشغيلية				
معدل دوران الأصول الاقتصادية	% 73,00	% 98,57	% 99,85	% 80,01
معدل دوران مجموع الأصول	% 44,28	% 49,50	% 46,28	% 38,07
معدل دوران الأصول الثابتة	% 94,68	% 120,99	% 121,30	% 101,35
معدل دوران العملاء	126,98 يوم	102,85 يوم	121,64 يوم	120,32 يوم

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على ميزانيات المجمع

قائمة المراجع والإحالات:

المراجع باللغة العربية:

- 1- ناصر دادي عدون ومحمد فتحي نواصر (1991)، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر.
- 2- أبو الفتوح على فضالة (1999)، التحليل المالي وإدارة الأموال، ط1، دار الكتاب العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 3- دراج حمودي (2000)، تحليل الاستغلال وتحليل الميزانية - دروس نظرية و تطبيقية -، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- 4- طاهر محسن منصور إدريس ووائل محمد مصطفى وآخرون (2009)، الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5- فضل مؤيد (2009)، تقييم وإدارة المشروعات المتوسطة والكبيرة، ط1، دار الوراق، الأردن.
- 6- محمد صلاح الحناوي وآخرون (2001)، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- 7- مفلح محمد عقل (2006)، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، ط1، دار أجنا دين للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية.
- 8- الياس بن ساسي ويوسف قريشي (2011)، التسيير المالي - الإدارة المالية - دروس وتطبيقات، ج1، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.